

الصين وخيارات المشاركة في إدارة النظام الدولي (الانفتاح والتعاون مع روسيا الاتحادية نموذجًا)

أ. د. منعم صاحي العمار

الباحثة ابتهاج مظهر علي

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين

المستخلص

حدثت تغييرات كبيرة في النظام العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية، أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق بوصفه قوة عظمى منافسة للقوة العظمى الأخرى، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح هذا النظام يتحكم فيه قطب واحد بعد أن كان ثنائي القطبية. وفي ظل هذه التغييرات برز الاتحاد السوفيتي من جديد متمثلًا بروسيا الاتحادية التي أصبحت قوة عظمى أخرى تنافس أمريكا، وساعدت هذه التغييرات على تنامي وبروز قطب ثالث جديد، ألا وهو الصين. فبعد أن كانت دولة منعزلة يحكمها نظام شمولي صارم ومنغلقة على نفسها، أصبحت، من خلال رؤى جديدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية والتكنولوجية، دولة قوية تتمتع بمزايا جغرافية بالقرب من تايوان وبحر الصين، جعلتها تتوسع كقوة عظمى على نطاق عالمي لا يقتصر على شرق المحيط الهادئ وتايوان وبحر الصين الجنوبي. وبدأت الصين تسعى إلى التنافس المباشر مع الولايات المتحدة في جوانب التطور العسكري والتكنولوجي كلها، وتعزيز قدرتها وقوتها العالمية، وتوسيع تأثيرها في وسط آسيا، والمحيط الهندي، والبحر المتوسط، والخليج، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأوروبا، والقارة الأفريقية، وأمريكا اللاتينية، لا سيما عبر التعاون والانفتاح مع روسيا الاتحادية بوصفها أحد خياراتها للمشاركة في إدارة النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: الصين، روسيا الاتحادية، الانفتاح، التعاون، النظام الدولي.

China and the Options for Participating in the Management of the International Order: Openness and Cooperation with the Russian Federation as a Model

Prof. Dr. Munim Sahi Al-Ammar

Researcher: Ibtihal Mazhar Ali

College of Political Science / Al-Nahrain University

Abstract:

Major changes have occurred in the world order over the past three decades. These changes led to the collapse of the Soviet Union (USSR) as a rival superpower to the United States of America. The international order became controlled by one pole after it had been bipolar. Under these changes, the Soviet Union re-emerged through the Russian Federation, which became another superpower competing with America. These changes also helped the growth and emergence of a third new pole: China. After being an isolated country governed by a strict and closed totalitarian regime, China, through new visions in the political, economic, strategic, military, and technological fields, became a powerful country. Its geographical advantages near Taiwan and the China Sea enabled it to expand as a superpower on a global scale, not limited to the East Pacific, Taiwan, and the South China Sea. China has begun to compete directly with the United States in military and technological development, strengthen its global capacity and power, and expand its influence in Central Asia, the Indian Ocean, the Mediterranean, the Gulf, the Middle East, North Africa, Europe, Africa, and Latin America, particularly through cooperation and openness with the Russian Federation as one of its options for participating in the management of the international order.

Keywords :China, Russian Federation, openness, cooperation, international order.

المقدمة

إن أهم ما يميز به واقع العلاقات الدولية في التحليل الاستراتيجي بأنه ليس حالة جامدة، بل عملية متغيرة ومتطورة تتسم بالحركة والديناميكية، وتدفع من سعي الأطراف الفاعلة ذات العلاقة إلى الحفاظ على أوضاعها ومصالحها النسبية التي تعكس ما تحوزه من قدرات وإمكانات وموارد متاحة، فعندما تتغير القدرات بشكل حاسم لدى طرف ما من أطراف التفاعل، فإن باقي الأطراف يسعون إلى إعادة التوازن من جديد عبر تفعيل سياسات واستراتيجيات جديدة تتناسب مع مستجدات الواقع الدولي وتحولاته، إذ تدرك الأطراف الفاعلة في ذلك واقع أنه في ظل بيئة دولية لا يحكمها إلا منطق التنافس والصراع والذي يتحول بدوره إلى سياسات وسياسات مضادة؛ أي حماية حدودها ومكتسباتها المعطاة، فضلاً عن تحقيق مصالحها واستراتيجياتها المبتغاة؛ إنما هو رهن امتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة وتعظيمها إلى أبعد مدى ممكن (علام، 2009؛ القوزي، 2002).

أهمية البحث: يُعدّ الواقع الدولي متغيراً فيما يتعلق بترابنية الدول الكبرى والمؤثرة صعوداً وهبوطاً وفقاً لما تحوزه الفواعل الدولية من محددات ومركزات قوة تقوم على أسس مادية ومعنوية، وترتبط بالنسق الدولي السائد

في مرحلة زمنية ما، وما يتضمنه ذلك النسق من عناصر ومحددات تشمل الوحدات والبنيان والمؤسسات والعمليات. أي إن واقع تلك الدول لا يتسم بالثبات التام أو الجمود فيما يتعلق بسياساتها واستراتيجياتها وتفاعلاتها الدولية، الأمر الذي يجعل من الأهمية دراسة ما تتسم به العلاقات بين القوى الكبرى من عدم تكافؤ، سواء على صعيد عدم الانسجام في المكانة الذي يظهر غالبًا في مؤشرات القوة المختلفة (عزيز، 2007؛ فهيمي، 2000).

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة خيارات الصين للمشاركة في النظام الدولي عبر التعاون والانفتاح مع روسيا الاتحادية.

إشكالية البحث: تدور إشكالية البحث حول مقومات الصين ومدى إمكانية تحقيق التوازن الاستراتيجي عبر سياسة الانفتاح والتعاون للمشاركة مع روسيا الاتحادية، ومن ثم تثير الإشكالية التساؤلين الآتيين:

• ما القدرات القومية والمقومات الأساسية للصين؟

• ما السلوك الصيني تجاه روسيا الاتحادية في إطار الانفتاح والتعاون؟

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على أن علاقات الصين الإقليمية قامت على أساس التعاون المتبادل وحسن الجوار الإقليمي مع وجود التباين بين الدول المجاورة، إلا أن العلاقة غالبًا ما كانت إيجابية مع روسيا الاتحادية لوجود العديد من المقومات التي تخدم طموحات الصين وبروزها قوة إقليمية في آسيا ثم قوة عالمية في القرن الحادي والعشرين.

هيكلية البحث: يتضمن البحث بالإضافة إلى المقدمة محورين وخاتمة واستنتاجات؛ إذ تناول المحور الأول القدرات القومية والمقومات الأساسية للصين، أما المحور الثاني فتناول السلوك الصيني تجاه روسيا الاتحادية (الانفتاح والتعاون).

المحور الأول: القدرات القومية والمقومات الأساسية للصين

هنالك دول كثيرة تحتل مكانة مرتفعة في مؤشرات القوة العسكرية الاستراتيجية، ومكانة منخفضة نسبيًا في مؤشرات القوة الاقتصادية، وفي المقابل دول أخرى تتمتع بمكانة مرتفعة في مؤشرات الاقتصاد دون أن تتمتع بمكانة مماثلة من جانب مؤشرات القوة العسكرية، وهذا ما يبدو على فروض عدم الانسجام بالمكانة بين القوى الدولية الكبرى الذي يعد عاملاً لبناء حالة تكافؤ في العلاقات الدولية، الأمر الذي يستدعي البحث عن خيار الشراكات الاستراتيجية كبديل لتحريك ديناميكية النظام الدولي وتغيير مساراته انطلاقاً من المصالح التي يحملها أطرافه، وإنَّ الدور الذي تؤديه الدولة إقليمياً ودولياً يعتمد على تفاعل مجموعة المتغيرات المادية والاجتماعية التي تشكل عناصر القدرات القومية والتي بدورها تشكل المقومات الأساسية للدولة (هاشم، 2010؛ عبد الحي، 2000). وأبرزها:

1- المتغير الاجتماعي: إن المتغير الاجتماعي له أهمية كبرى ومؤثرة في الصين، إذ يتمثل هذا المتغير بـ "السكان" الذي يُعدّ المصدر الرئيسي لقوة الدولة، ويُقصد بالسكان مجموعة من الأشخاص الذين يسكنون في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة.

لقد أثار النمو السكاني السريع في الصين قلق كثير من دول الغرب، فالسكان يتوزعون على أرض مساحتها (9,596,961) كم²، ويصل عدد سكان الريف إلى قرابة (850) مليون إنسان، وعدد سكان المدن إلى (450) مليون إنسان، أما عدد الصينيين في الخارج فيشكل نسبة (4%) من سكان الصين، أي قرابة (50) مليوناً. لذا احتلت الصين المركز الأول في عناصر القدرة الحيوية، إذ بلغ عدد السكان (1.308) مليار نسمة. فأهمية العدد الكبير للسكان لها جوانب مختلفة، إذ تدعم قوة الدولة والقدرات الاقتصادية والعسكرية الصينية، وتنعكس على حركة السياسة الخارجية الصينية. ومن جانب آخر، فإن الحكومات المتعاقبة أبدت قلقها بشأن النمو السكاني، وحاولت تنفيذ سياسة صارمة لتنظيم الأسرة بنتائج متباينة، وكانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني مع بداية القرن الحادي والعشرين والحفاظ عليه (هليدا هو خام، 2002؛ هاشم، 2010).

وتؤثر الأصول العرقية للصين في المتغير الاجتماعي، إذ يوجد على الرقعة الجغرافية للصين عدد من الأصول العرقية المختلفة. فالصين مجتمع متعدد الأعراق، يتكون من (56) جماعة إثنية، ومن بين سكان البلاد البالغ عددهم (1.3) مليار نسمة تشكل قومية الهان نسبة (92%) من مجمل سكان الصين، فيما تشكل القوميات الأخرى نسبة (8%) من السكان. ومن بين تلك الأقليات توجد (18) قومية يزيد عدد أفراد كل منها على مليون نسمة، بينما توجد (15) قومية يتراوح عدد أفراد كل منها بين مئة ألف ومليون نسمة. وتحتل هذه الأقليات مساحة جغرافية تتراوح بين (50-60%) من مساحة الصين، ويتركز (94%) من سكان الصين في الأجزاء الجنوبية الشرقية من البلاد التي تحتل (43%) من مساحة الصين الكلية، فيما لا يعيش في المناطق الشمالية الغربية التي تشكل (57%) من مساحة البلاد الكلية سوى (6%) من السكان. وتبلغ الكثافة السكانية (130) شخصاً في الكيلومتر الواحد، ويعيش أقل من ثلثي سكان الصين في المناطق الريفية. وتقسّم الصين إدارياً إلى (23) مقاطعة، و(5) مناطق حكم ذاتي، و(4) بلديات تدار مباشرة من الحكومة المركزية، ومنطقتين إداريتين خاصتين (عامري، 2006؛ هاشم، 2010).

2- المتغير السياسي:

تبنى الصين قاعدة استراتيجية شاملة لقوة اقتصادية وعسكرية وسياسية، إذ يؤكد الجانب السياسي وسيلة التفاهم والثقة المتبادلة بين الدول جميعاً عن طريق التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية. وتجري سياسة الصين في إطار اشتراكي يحكمه الحزب الشيوعي، وهي في حالة تغير مستمر، كما أن التنافس بين نخبتها

قائم وفي تزايد. غير أن الحزب الشيوعي الصيني يحافظ على السلطة ويتصدى لأي محاولة لزعزعة النظام. لذا ينص دستور البلاد على أن القيادة ترجع إلى الحزب الشيوعي الصيني، وتمارس سلطة الدولة في جمهورية الصين الشعبية بواسطة الحزب والحكومة الشعبية ونظيراتها الإقليمية والمحلية. وتتركز المهمة الأساسية للحزب الشيوعي الصيني في الوقت الراهن على توحيد الشعب الصيني بجميع قومياته للعمل الجاد والاعتماد على النفس من أجل التحقيق التدريجي لتحديث الصناعة والزراعة والدفاع الوطني والعلوم والتكنولوجيا، وبناء الصين دولة اشتراكية متطورة ثقافياً وديمقراطياً (الأنباري، 2007؛ نعمة، 2007).

ويمكن تحديد أبرز سمات النظام السياسي الصيني قبل الإصلاح بما يأتي:

أ- تركيز السلطة بيد عدد محدود من الأفراد.

ب- التدخل السليبي للحزب في النشاطات الإدارية الحكومية.

ت- عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين مختلف المؤسسات والأفراد.

ث- البيروقراطية والفساد الإداري.

ولقد حدثت تغييرات مهمة في القيادة الصينية، إذ تغيرت القيادة بعد وفاة الزعيم التاريخي "ماو تسي تونغ"، ثم تولى قيادة الحزب الشيوعي والدولة الزعيم الجديد ومؤسس الصين الحديثة "دنگ شياو بينغ"، الذي رأى أن الإصلاح السياسي ضروري وعاجل، وقام بحملة تطهير شملت أجهزة الدولة والحزب. وأكد أن حقوق الإنسان والديمقراطية أفكار وعادات أجنبية دخلت البلاد؛ لذا أصدرت الحكومة كتاباً أبيض عن مفهوم حقوق الإنسان يتعارض تماماً مع المفهوم الغربي. ونظرت الصين إلى حقوق الإنسان على أنها اختيار الشعب لنظامه السياسي باستقلال، وأن يؤدي هذا النظام أهدافه ووسائله بحرية. وقد عدت مسألة حقوق الإنسان من مدخلات النظام الدولي الجديد، كما تم تأكيد "دنگ" أن الديمقراطية الليبرالية التي تقوم على التعددية الحزبية وتقسيم السلطات كانت تهدد احتكار الحزب للسلطة بصورة مباشرة، إذ يعتقد الحزب الشيوعي الصيني مبدأ الديمقراطية المركزية التي تجعل كل عضو فرداً في تنظيم. ونظرت الصين إلى الديمقراطية التي شملت الهيكل السياسي والإصلاحات الزراعية والصناعية على أنها السبيل إلى التخلص من أنظمة الحكم والثقافة القديمة تماماً، والوصول إلى المجتمع الاشتراكي (أحمد، 1997؛ نحاس، 1998).

فضلاً عن ذلك، فقد جاء تأكيد الرئيس الصيني "جيانغ تسه مين"، الذي انتخب بعد وفاة "دنگ شياو بينغ" عام (1997م)، في المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي، على مكافحة الفساد بعد أن انتشر في الصين، محذراً من أن الفساد يمكن أن يدمر الحزب إذا لم يتم التصدي له على الفور. ولذلك قام الحزب الشيوعي الصيني بحملات متعددة ضد الفساد، كان أكبرها تلك التي أطلقها الرئيس الصيني بنفسه أمام

الدورة الكاملة الثانية للجنة المركزية للفحص والانضباط، داعيًا إلى أن النضال ضد الفساد هو العمل السياسي العاجل للحزب، ومشيرًا إلى أن الفساد بات ينتشر في جسم الدولة والحزب كفيروس مؤذٍ، وأن فشل مهمة محاصرته يعني سقوط سلطة الدولة. وتدل البيانات الرسمية والصحفية على حجم هذا الفساد، إذ أعلنت الدولة حملة ثانية ضد الفساد اعتُقل فيها (245) ألفًا، وصدرت أحكام في (219) ألف قضية، وتم إخضاع أكثر من (1151) من كبار المسؤولين في الحزب للتحقيق، كما تم إعدام عدد منهم. ولا تزال القوى الوطنية في الحزب الشيوعي الصيني تقاتل من أجل حكومة وحزب نظيفين في المدن والريف. ومما يُلاحظ أن هناك من يتصدى لهذه الحملة داخل الحزب الشيوعي الصيني، إذ توجد ثلاثة تيارات تتصارع داخل الحزب، ولكل منها امتداداته الجماهيرية وجذوره الشعبية خارج الحزب. ويمكن تحديد هذه التيارات وأبرزها بما يأتي:

أ- التيار المعتدل: وهو التيار الذي يدعو إلى مساندة التحديث والإصلاحات دون التخلي عن المبادئ الماركسية. واستطاع هذا التيار أن ينهض بالصين من دولة متخلفة إلى قوة اقتصادية وسياسية كبرى لها وزنها في الساحة الدولية، كما حظي بشعبية كبيرة في الصين وداخل الحزب. وكان يتزعم هذا التيار دنغ شياو بينغ، واتفق أنصار هذا التيار على استخلاف جيانغ تسه مين ليتزعمه. ومن أهم توجهاته الاستمرار في الإصلاحات، والتأكيد على وحدة الأراضي الصينية ومنها تايوان، ومحاوله طمأنة الدول المجاورة للصين، والدعوة إلى ديمقراطية تأخذ في الاعتبار الواقع الصيني.

ب- التيار الليبرالي: نشأ هذا التيار داخل الحزب نتيجة للنجاحات الاقتصادية المذهلة التي قادها التيار المعتدل، وييدي قلقًا مما يعده تلكًا في الإصلاحات، وينادي بتوسيعها وتسريعها، ويؤكد ضرورة مسايرة الإصلاح السياسي للإصلاح الاقتصادي. وقد نجح هذا التيار في إدخال بعض الإصلاحات على الحريات والحقوق المدنية، ودعا إلى إنشاء الأحزاب، وهو أمر لم يلقَ استجابة من القاعدة الحزبية ولا من بعض القوى داخل التيار نفسه.

ت- التيار المحافظ: يحذر هذا التيار من أن الإصلاحات قد تقود إلى تدمير البنية الاجتماعية الصينية والقيم الاشتراكية، ويستند إلى بعض المثقفين وإلى القيادات المسنة.

3- المتغير الاقتصادي: يؤثر المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية، وأن أول هدف لسياسة الصين الخارجية هو نجاح عملية الإصلاح والتحديث الداخلي التي بدأت سنة (1978م) في سبيل تحقيق الرفاهية للشعب، وهذا يجعل للصين مكانة بارزة في المحيط الإقليمي والدولي، وهذه المكانة جاءت بما قيادة دنغ شياو بينغ التي جاءت معها توجهات للمستقبل تختلف عن التوجه الماوي. ولقد أطلق الزعيم الصيني

"دنج" الإصلاحات الاقتصادية وما يترتب عليها من نمو اقتصادي، وهذه الإصلاحات الاقتصادية الطامحة في الصين وصفها "دنج" بـ(المعجزة الاقتصادية)، وأعطت سياسة الإصلاح والانفتاح الأولوية للنمو الاقتصادي بوصفه متقدمًا على الاعتبارات الأيديولوجية، وأن الأهداف الاستراتيجية لقوة كبرى مثل جمهورية الصين الشعبية تنطوي على تحقيق الإنماء الاقتصادي للمجتمع والفرد حسبما تمليه الأيديولوجية السياسية والأخذ بضرورة التكيف مع الواقع الداخلي والبيئة الدولية (زانج، 1994؛ النجار، 2007؛ عطية محمد، 2012).

أ- الزراعة: يقوم النمو الاقتصادي على صياغة برنامج للإصلاح الزراعي من أجل مساعدة فقراء الفلاحين وتوفير قاعدة للحفاظ على الموارد بصورة منسقة. وبذلك احتلت الصين المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث معدل النمو. وقال الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" لـ"جيانغ تسه مين": "إن الولايات المتحدة تخشى صينًا ضعيفة أكثر مما تخشى صينًا قوية".

ب- الاستثمار: أحدثت المتابعة الحكومية والتشديد على دعم الانفتاح الصيني ازدهارًا لا مثيل له. ولذلك أقر نواب الشعب الصيني سنة (1996م) خطة التنمية البعيدة المدى لسنة (2010م)، وذلك لتحقيق الرخاء المشترك كما أسماه دنج شياو بينغ، والخاصة بتوجيه القروض الأجنبية إلى الأقاليم الفقيرة.

ت- الصناعة والتقنية: تنبأ المجتمع الدولي أن للصين مركزًا جديدًا للصناعات العالمية على ضوء زيادة صادرات المنتجات الصناعية ووارداتها، فقد احتلت الصين المركز الثاني بعد روسيا وقبل ألمانيا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من حيث نسبة القوة العاملة في الصناعة. ومن جانب آخر حققت الصين أعمالًا مذهلة ومتطورة على مستوى الاستعمال السلمي للذرة، فقد قامت بإنتاج أسلحة ذرية لأغراض الطاقة السلمية، وكان للصين بوقت أقل من أية دولة أخرى عملت في الحقل النووي أن تنتقل من القنبلة الذرية إلى القنبلة الهيدروجينية، وعلى مستوى الفضاء نجحت الصين في إطلاق قمرين في مدار الأرض فيما يزال الفضل حليف اليابان أو المركز الأوروبي لبناء المركبات الفضائية وإطلاقها (ليوشي لينغ، د.ت؛ روبرتس وآخرون، 2010).

المتغير العسكري: يؤثر الجانب العسكري تأثيرًا مهمًا في السياسة الخارجية الصينية، إذ يتمتع هذا المتغير بأهمية كبرى في السياسة الدولية، وتعطى هذه الأهمية للقدرة العسكرية الصينية من أجل الارتقاء بقدراتها العسكرية لمستوى يؤمن لها حماية ذاتية ضد احتمالات هجوم قد تشنه ضدها قوى خارجية، وسعت الصين لتطوير قدراتها العسكرية انطلاقًا من الدور العالمي الذي رسمته لنفسها والقائم على تحقيق أهدافها وطموحاتها، إذ ترتبط المكانة الصينية بقضية تقويم القوات العسكرية التي تلعب دورًا مهمًا وتجعل من الصين قوة كبرى، لذلك أعلنت الصين رغبتها في رفع موازنتها العسكرية بشكل كبير، وأن القوة العسكرية الصينية معدة

لأغراض دفاعية مرتبطة برؤيتها الأمنية وأن طبيعتها الرادعة لمهام إقليمية أكثر من كونها عالمية (عبد السلام، 2011؛ الحياي، 1999).

المحور الثاني: السلوك الصيني تجاه روسيا الاتحادية (الانفتاح والتعاون)

شهدت العلاقات الصينية - الروسية تطورًا وازدهارًا غير مسبوق بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة (1991م)، فقد جرت مفاوضات ثنائية بين البلدين لحل مشاكل الحدود واستطاع البلدان حل (99%) من مشاكل الحدود المشتركة التي أزلت الكثير من أسباب التوتر بينهما؛ إذ اتفق البلدان على إعادة روسيا إلى الصين أراضي مساحتها أربعة آلاف فدان تتضمن بعض الجزر الصغيرة في نهر توماتايا، وقد عقدت أول قمة صينية - روسية سنة (1992م) في بكين وتم التوقيع فيها على وثيقة نصت على بيان المبادئ المشتركة، إذ أشار البيان إلى أن هذه العلاقات تدور في إطار الصداقة وليس العداء. لذا اتخذت العلاقات الثنائية أبعادًا متعددة منها: موقف البلدين من السياسة الأمريكية السلبية ورفضهما لوجود قوة واحدة مهيمنة في النظام الدولي، ومعارضة مشروع الدرع الصاروخي، والتعاون في مجال التقنيات العسكرية والتنسيق الأمني بين البلدين في منطقة آسيا الوسطى، وتأكيد عدم تدخل كل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر واحترام وحدته وسيادته الإقليمية (الشيخ، 2011؛ الحديثي، 2000؛ باكير، د.ت).

وجاءت زيارة فكتور تشيرنوميردين رئيس الوزراء الروسي الأسبق إلى الصين سنة (1992م)، الذي أكد على إقامة مشروعات لإنتاج الطائرات المقاتلة وتحسين طرق النقل البحرية وسكك الحديد بين البلدين، ونتيجة للزيارات المتبادلة للطرفين تطورت العلاقات الثنائية في مجالات التكنولوجيا والعلوم والتجارة وغيرها. إذ تم توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين في مجالات عدة أهمها ما تم سنة (1993م) توقيع اتفاقية عسكرية بين الدولتين لمدة خمس سنوات لتبادل الخبراء والمشاورات بين كبار المسؤولين في البلدين وتنسيق المواقف الخاصة بقضايا الحدود، ومن جانب آخر فقد اشترت الصين من روسيا بعد محادثات البلدين غواصات روسية من طراز كيلو، وصواريخ (أس 300) المضادة للصواريخ الباليستية (الحديثي، 1997؛ باكير، د.ت).

ثم دخل التعاون الصيني - الروسي في هذه المدة مرحلة جديدة، إذ أظهرت الزيارات المتبادلة بين البلدين سنة (1995م) نموذجًا جديدًا للعلاقات عمل على إعطاء حافز لتطوير العلاقات الثنائية في مجالات التكنولوجيا والعلوم والتجارة. لذلك اتفق البلدان على تبادل البعثات بين الأكاديميات العسكرية ومناقشة المشكلات الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

لذا سعت العلاقات الصينية - الروسية إلى إقامة خط ساخن بينهما، والبحث في إمكانية إمداد الصين بالغاز الطبيعي، بالإضافة إلى التوقيع على أربع عشرة اتفاقية للتعاون المشترك. كما تم توقيع اتفاقية بين

الصين وروسيا وثلاث جمهوريات من آسيا الوسطى هي طاجيكستان وكازاخستان وقرغيزستان، بشأن تقليص الوجود العسكري عند الحدود، وهو ما يعد تطوراً كبيراً في مسار العلاقات بين البلدين، ورغبة جدية في إيجاد قوة موازية ومواجهة للسيطرة الأمريكية في آسيا. وعرفت هذه الاتفاقية ب(اتفاقية شنغهاي)، وقد عززت روابط التعاون الإقليمي لكونها الأكثر تأثيراً في الأمن الآسيوي.

وقد حققت العلاقات الصينية - الروسية إنجازات ملحوظة في التبادل الثنائي والتعاون في المجالات كافة، إذ تجمعهما معارضة السياسات الأمريكية والعمل على إقامة علاقات دولية على أسس جديدة بعيداً عن هيمنة قوة عظمى واحدة.

ومن جانب آخر، وقع الرئيس الروسي (بوتين) في مدينة شنغهاي الصينية سنة (2001م) على إعلان تأسيس منظمة شنغهاي التي انتمت إليها أوزبكستان بعد أن كانت سنة (1996م) تضم الصين وروسيا وطاجيكستان وكازاخستان وقرغيزستان، ويأتي إنشاء هذه المنظمة تنويجاً لجهود الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات الحدودية ولتحقيق مزيد من التعاون الأمني في المنطقة، وقد وقع زعماء مجموعة شنغهاي سنة (2002م) على الميثاق التأسيسي لتحويل المجموعة إلى منظمة دولية واسعة وعلى اتفاقية بشأن إيجاد مؤسسة إقليمية لمناهضة الإرهاب في إطار المنظمة تهدف إلى تنسيق الجهود المشتركة في هذا المجال، ولذلك حرصت الصين على تعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع روسيا، إذ قام وزير الدفاع الروسي بزيارة بكين سنة (2004م) وتم الاتفاق على تزويد الصين بأسلحة متطورة بحرية وجوية (الحديثي، 2000؛ بغداد، 2002).

وشهدت العلاقات الثنائية بين الطرفين بعد سنة (2004م) حتى سنة (2010م) تنامياً ملحوظاً في الشراكة الاستراتيجية بين البلدين كونها تستند إلى مبادئ التكافؤ الحقيقي والمنفعة المتبادلة ووحدة المصالح وهي تخلو من الأشكال الأيديولوجية مما يمنحها قوة في المستقبل، وأصبحت مسألة تسوية الحدود انطلاقة قوية لتأسيس العلاقات الثنائية وخاصة أن الطرفين يتلاقيان في السياسة الدولية التي تقوم على مبدأ عالم متعدد الأقطاب لمواجهة التفرد الأمريكي (الشيخ، 2011؛ باكير، د.ت).

من جانب آخر، تعد مسألة تسوية الحدود انطلاقة قوية لتأسيس علاقات سياسية وتجارية متبادلة، تكون بمنزلة الحجر الأساس لبناء علاقات استراتيجية صينية - روسية. ونلاحظ في السنوات الأخيرة نشوء تعاون وثيق بين روسيا والصين، إذ إن مواقف البلدين في منظمة الأمم المتحدة، وخاصة في مجلس الأمن، غالباً ما تكون متقاربة. فكلتا الطرفين يدعو إلى عالم متعدد الأقطاب لمواجهة التفرد الأمريكي وإلى تعزيز دور الأمم المتحدة في حل النزاعات القائمة بالطرق السلمية، كما يقفان ضد انتشار السلاح النووي. وفي السياق ذاته، فإن عدم ثقة روسيا في الدول الفاعلة في النظام الدولي وفقدانها الشعور بالأمن دفعها إلى تأكيد

مصالحها الحيوية من خلال تفاعلها مع الدول بما يضمن تحقيق هذه المصالح. وتجلى ذلك بوضوح في وثيقة مفاهيم السياسة الخارجية الروسية لعام (2016)، التي أكدت أن الفوضى والاضطراب في النظام الدولي يرجعان إلى الدول الغربية التي تنتهج سياسة الإقصاء وعدم الرغبة في التعاون، وتعمل على زيادة قوتها العسكرية والتوسع، مما يزيد من حدة التوتر في العالم. وعليه، فإن روسيا ضمن هذه البيئة تسعى إلى العمل من أجل الحفاظ على مصالحها الوطنية والاستراتيجية.

وقد التقى سعي روسيا إلى تغيير بنية النظام الدولي نحو التعددية مع رغبة الصين في تحقيق ذلك، وهو ما دفع كلتا الدولتين إلى التقارب من أجل تحقيق مصالحهما ومواجهة محاولات الولايات المتحدة الأمريكية التفرّد بإدارة العالم. وبذلك قرر الطرفان التعاون فيما بينهما، وقد بدأ هذا التقارب منذ تسعينيات القرن الماضي، وذلك لامتلاكهما الإمكانيات اللازمة للتغيير، ولأن اتحادهما يشكل قوة تمكنهما من التحالف وعقد اتفاقيات مع الدول الأخرى.

وقد حذرت أدبيات أمريكية من وجود استراتيجية صينية تهدف إلى بسط السيطرة على العالم، وتقوم على التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين، واقترحت أن تقوم بعدة إجراءات لمواجهة هذا التوجه، ومن بينها العمل على تقوية التحالفات السياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وإقامة دفاع مضاد للصواريخ يضمن سلامة أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والعمل على منع وصول التكنولوجيا العسكرية المتطورة بطرائق غير مشروعة إلى روسيا والصين، كما طالبت أدبيات أخرى بضرورة تشجيع إدخال تحولات إيجابية داخل كل من روسيا والصين ربما يؤثر بشكل إيجابي في سلوكهما على البيئة الدولية (خليل زاد، 1997؛ وبلبون، 1994؛ عبد الحي، 2012).

ومن الممكن أن يصبح الوفاق الروسي - الصيني أقوى في أعقاب جائحة فيروس كورونا. ففي مواجهة صراع متزايد مع الولايات المتحدة الأمريكية، تنجذب روسيا والصين إلى بعضهما البعض بفعل قانون توازن القوى. ومن الطبيعي أن يتحد قطبان ضد اللاعب الغالب في النظام الدولي من منظور توازن القوى، فضلاً عن موقفهما الموحد في رفض هيمنة الولايات المتحدة وتأييد هيكل متعدد الأقطاب.

وتعد شخصية كل من الزعيم الروسي فلاديمير بوتين والزعيم الصيني شي جين بينغ عاملاً رئيساً آخر في الاصطفاف الروسي - الصيني. فمن جانب فلسفتهما السياسية، يشتركان في الميل إلى السياسة الواقعية في الشؤون الدولية، مع نزعة محافظة وقومية في السياسة الداخلية. وقد يستمر الزعيمان في السلطة لفترة طويلة؛ إذ تنتهي ولاية بوتين الرئاسية في عام (2024)، لكن التعديلات الأخيرة على الدستور الروسي تسمح له بالبقاء حتى عام (2036). وفي المقابل، يمكن أن يبقى الزعيم شي جين بينغ على رأس السلطة حتى بعد انتهاء ولايته في عام (2022). وقد تأملت روسيا تحقيق التكامل بين مبادرة الحزام والطريق والاتحاد

الاقتصادي الأوراسي؛ إذ صرح الرئيس الروسي بوتين لوسائل الإعلام في (11) كانون الأول (2020) قائلاً: "تحدث بشكل أساسي عن ربط أنشطة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بتنفيذ مبادرة الحزام والطريق الشهيرة".

كما أن التقارب الصيني - الروسي الناشئ في ظل الضغط الأمريكي على الجانبين لا يشير إلى تحولات جذرية واستراتيجية في طبيعة العلاقة بقدر ما يقود إلى تشكل تحالف متماسك في مواجهة الولايات المتحدة. وخلاصة القول إن العلاقات الصينية - الروسية مستقرة ومزدهرة، ويرجع ذلك إلى:

أ- الدرجة العالية من الثقة المتبادلة.

ب- التطلع إلى مستقبل للعلاقات المتبادلة يحقق المنافع للطرفين.

ت- الاحترام المتبادل والأخذ بالاعتبار المصالح الوطنية والسعي للعثور على حلول للمشكلات من خلال المباحثات.

ث- التوصل إلى مفهوم جديد للأمن بين البلدين يقوم على الثقة، والمصالح المتبادلة، والمساواة والتنسيق. وبذلك تمكنت القوتان من خلق ثقة عسكرية متبادلة أدت إلى نزع السلاح على طول الحدود بينهما، وكذلك إلى التعاون داخل منظمة شنغهاي، وهو ما جعل هذا الفضاء سلمياً ومستقرًا.

الخاتمة والاستنتاجات:

إن علاقات الصين الإقليمية قامت على أساس التعاون المتبادل وحسن الجوار الإقليمي، مع وجود تباين بين الدول المجاورة، إلا أن ذلك غالباً ما يسهم إيجابياً في تحقيق طموحات الصين في البروز قوة إقليمية في آسيا ثم قوة عالمية في القرن الحادي والعشرين. كما حظيت دراسة الأدوار الإقليمية باهتمام متزايد بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية وبروز أحداث على الساحة الدولية أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية في التأثير في مجرى الأحداث الدولية، وانفرادها بالتحكم في التفاعلات والعلاقات ضمن حدود الإقليم والنظم الإقليمية التي تنتمي إليها، مع عجز ملحوظ للقوى الخارجية عن تلك النظم الإقليمية عن التأثير في الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية من دون إرادة الأطراف الإقليمية الفاعلة. وإن توزيع القوة في النظام العالمي والاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب زادا من التنافس على النفوذ من جانب عدد من الأقطاب الإقليمية القائمة والمحتملة، وسعي كل قطب إلى إنشاء أو وضع حدود للإقليم الخاص به.

ويتمثل أحد جوانب هذه المحاولة في رسم خطوط فاصلة جديدة على يد القوى الإقليمية الكبرى بوصف منطقتها مجال نفوذ لها (نعمة، 2007؛ الشيخ، 2011؛ فهمي، 2000).

المصادر

- 1- علام، مصطفى شفيق. (2009). *تغير السياسات في الفكر الاستراتيجي: الأنماط والمحددات*. القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية.
- 2- عزيز، علي حسين حميد. (2007). *القوى الإقليمية والقوى الكبرى: دراسة في استراتيجيات الشراكة والتوظيف، دراسة حالة العراق والولايات المتحدة الأمريكية* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين.
- 3- هو خام، هليدا. (2002). *تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين* (أشرف محمد كيلاي، مترجم). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- 4- هاشم، نوار جليل. (2010). *قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى*. المجلة العربية للعلوم السياسية، (25).
- 5- الأنباري، أحمد عبد الأمير. (2007). *السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية: الأزمة العراقية للفترة 1990-2003 أنموذجاً*. بغداد: مركز الدراسات الدولية.
- 6- العامري، ابتسام محمد عبد. (2006). *التحديث في الصين: دراسة في الأبعاد الأساسية* [أطروحة دكتوراه]. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- 7- نعمة، كاظم هاشم. (2007). *الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة*. طرابلس: منشورات دار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر.
- 8- جلال، محمد نعمان. (2022، 9 كانون الثاني). *الركائز الاستراتيجية لسياسة الصين الخارجية: الذكرى الستون للثورة الصينية*. مركز الجزيرة للدراسات.
- 9- علي، محمد جواد. (1992). *اليابان ونموذجها الجديد في تحقيق توازنها الاقتصادي العالمي*. مجلة آفاق، (9).
- 10- محمد، مينا حاتم. (2008). *مستقبل الدور العالمي للصين* [رسالة ماجستير]. كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين.
- 11- الحسيني، عبد الحسن. (2008). *التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

- 12- أحمد، جعفر كزار. (1997، نيسان). الصين بعد رحيل دينج شياوينج: دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل. السياسة الدولية، (128).
- 13- نحاس، عبيدة. (1998، آذار). مستقبل الصين بعد دينغ. شؤون دولية، 8(375).
- 14- القوزي، محمد علي. (2002). العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر. بيروت: دار النهضة العربية.
- 15- الساكت، محمد عبد الوهاب. (1999). الموقف العربي من القضايا الصينية. مجلة الفكر السياسي، (7).
- 16- توفيق، سعد حقيق. (1999). النظام الدولي الجديد. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- 17- عبد العال، عنتر محمد أحمد. (2007). إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في مصر. كلية التربية، جامعة سوهاج.
- 18- زانج، وي وي. (1994). الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، (11).
- 19- ثورنتون، جون، وآخرون. (2009). الصين المتغيرة واحتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه الدول المراقبة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية.
- 20- عبد الحفي، وليد سليم. (2000). المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978-2010). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 21- ويلبون، توماس. (1994). السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الاستراتيجي الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، (12).
- 22- إكونومي، إيزابيث. (2008). القفزة الكبرى إلى الوراثة: تكاليف أزمة الصين البيئية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، (75).
- 23- يسوف، يامن خالد. (2010). واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية. دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب.
- 24- عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، وهاشم، رشاد مهدي. (1989). التخطيط الصناعي. الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.

- 25- النجار، أحمد السيد. (2007). الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة. *كراسات استراتيجية*، 17(979).
- 26- فهمي، عبد القادر محمد. (2000). *دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، (42).
- 27- هاشم، نوار جليل. (2010). قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، (25).
- 28- روبرتس، براد، وآخرون. (2010). *الصين القوة المنسية* (سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مترجمة). بغداد: مركز الدراسات الدولية، سلسلة دراسات مترجمة، (43).
- 29- التميمي، سعد. (2000). بعد ماكاو: هل تعود تايوان إلى الصين؟ *أوراق آسيوية*، 2(36).
- 30- لينغ، ليوشي. (د.ت). *قوة الصين التقنية لا تتماثل وقوتها الصناعية*. *دراسات استراتيجية*. المركز العربي للمعلومات.
- 31- نحاس، عبدة. (1998، آذار). مستقبل الصين بعد دينغ. *شؤون دولية*، 8(375).
- 32- خليل زاد، زلمي. (1997). *التقييم الاستراتيجي*. مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية.
- 33- آل جاسم، محمد علي رضا. (1967). *القواعد الأساسية في الاقتصاد الدولي* (ط. 2). بغداد: مطبعة التضامن، جامعة بغداد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- 34- شوفالييه، جان ماري. (2010). *معارك الطاقة الكبرى* (لميس عزب، مترجمة). الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- 35- بيرفيت، آلان. (1978). *يوم تنهض الصين يهتز العالم* (هنري زغيب، مترجم). بيروت وباريس: منشورات عويدات.
- 36- أيوب، مدحت. (2011). *الآسيان بين بكين وواشنطن. السياسة الدولية*، (183).
- 37- الحديثي، هاني إلياس. (1997). *اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية*. *دراسات استراتيجية*، (2).

- 38- هاسنر، بيير، وفايسس، جوستان. (2008). *واشنطن والعالم: معضلة القوى العظمى* (قاسم مقداد، مترجم). دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
- 39- الشيخ، نورهان. (2011، كانون الثاني). روسيا.. الشريك الطبيعي للصين. *السياسة الدولية*، 47(183).
- 40- لفتة، أمير جبار. (2001). *الصين في عالم متغير*. في محمد جواد علي (إشراف)، *متابعات دولية*، 57(57). بغداد: مركز الدراسات الدولية.
- 41- الحياي، نزار إسماعيل عبد اللطيف. (1999، آب). *الجديد في الاستراتيجية النووية الصينية*. في محمد جواد علي (إشراف)، *أوراق استراتيجية*، 1(8).
- 42- بغدادي، عبد السلام إبراهيم. (2002). *انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من انتشار الصواريخ الباليستية A.B.M. أوراق آسيوية*، 4(97).
- 43- باكير، علي حسين. (د.ت). *العلاقات الروسية - الصينية تحت المجهر*. مجلة العصر.
- 44- محمد، محمد عطية. (2012). *التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية* [رسالة ماجستير منشورة]. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.